الحذف[1]

[١١٩ـ] آلِ الرسولِ محلِّ العلم ما حَكَموا[2] لله إلاَّ وَعُـدُّوا سادَةَ الأُمَـمِ

والحذف عبارة عن أن يحذف المتكلمُ حرفاً أو حروفاً من كلامه من حروف الهجاء[3] أو جميع الحروف المعجمة أو جميع المهملة بشرط عدم التكلُّف[4].

فالأول: كالخطبة المعروفة بالموثقة لعلي ـ رضي الله عنه ـ[5] في غير «نهج البلاغة». إذ أخلاها من حَرْفِ الألفِ، وهو أكثر مداراً في الكلام مسؤولاً في ذلك، فقال ارتجالاً.

والثاني: كما فعل الحريري[6] من المقامة (الحمصيّة) من الأبيات المهملة التي أولها: [من السريع]:

أعدِدْ لحُسَّادِكَ حدَّ السلاح وأَورِد / الآمِلَ، ورد السَّماحْ

والأبيات المعجمة التي أولها: [من الخفيف]:

فَتنتْني فَجَنَّنَتْني تجنٍّ بِتَجَنٍّ يَفتُّ غبّ تَجَنِّي[7]

---

(١) الديوان: ٤٨٦، و«الخزانة»: ٤٣٩، و«الباعونية»: ٣٧٤، و«الطراز»: ٣/١٧٤، وزعم الحلي: أنه من مستخرجاته، وقد تناول العلوي في «الطراز» هٰذا النوع، وذكر فيه الخطبة التي أوردها الحلي وسماها هناك: (الموثقة): جـ٣/١٧٥ من «الطراز»، وصاحب «الطراز» معاصر للحلي، وقد توفي سنة ٧٤٩هـ. «الهدية»: ٢/٥٢٦.

(٢) ن: ما حلموا.

(٣) (من كلامه): من: ن.

(٤) في الأصل: من غير تكلف.

(٥) في الأصل: عليه السلام، وهٰذه من: ن، وفي «الطراز»: (المونقة) ـ بالنون ـ.

(٦) «المقامات»: ٤٠٢، و«الخزانة»: ٤٣٩.

(٧) في الأصل: (فتنتني فجننتني)، والتتمة من: ن، وانظر «المقامات»: ٤٠٢ فما بعد.

والمحذوف في بيت القصيدة المقدم[1] شطره جميع الحروف المعجمة، وهٰذا[2] النوع من مستخرجاتي.

* * *

الاتساع[3]

[١٢٠-]بيضُ المفارقِ لا عَيْبٌ يُدَنِّسُهم[4] شمُّ الأنوفِ طوالُ الباعِ والأَمَمِ

والاتساعُ: أن يجيء الشاعر ببيت يتَّسعُ فيه التأويلُ على قدرِ قُوَّةِ الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظُه من المعاني، كقول امرىء القيس: [من الطويل][5]:

إذا قامتا تضوَّعَ المسكُ منهما نسيمَ الصَّبا جاءت بريَّا القَرَنْفُلِ

فإنَّ هٰذا البيت اتسع النقاد في تأويله، فمن قائل: تضوع المسك منهما بنسيم الصبا[6]. ومن قائل[7]: تضوَّع نسيم الصبا منهما، أي[8]: كتضوع نسيم الصبا، وهو أقوى الوجوه.

ومن قائل: تضوَّع المَسْك منهما ـ بفتح الميم ـ، يعني: الجلد، بنسيم

---

(١) من: ن.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) الديوان: ٤٨٦، و«الخزانة»: ٤٢٠، و«العمدة»: ٢/٩٣، و«الطراز»: ٣/٨٩، و«التحرير»: ٤٥٤، و«بلوغ الأرب»: ٢٤٩، و«بديع القرآن»: ١٧٣.

(٤) ط والديوان: لا عاب...

(٥) من معلقته: (قفا نبك)، الديوان: ١٥، وفي «الخزانة»: ٤٢٠، و«شرح المعلقات» للزوزني: ٨٢، و«التحرير»: ٤٥٤.

(٦) «التحرير»: «تضوع مثل المسك منهما نسيم الصبا».

(٧) «التحرير»: «تضوع نسيم الصبا منهما، ومن قائل تضوع المسك منهما تضوع نسيم الصب..».

(٨) الأصل: (منها جاءت، أي:)، وكذا: ط.

الصبا، وهو أضعفها.

ومن أمثلته قوله ـ أيضاً ـ: [من الطويل][1]:

مكَـرٌّ مفـرٌّ مُقْـبـلٍ مدبـرٍ مَعـاً كجُلمـودِ صَخْـرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ[2]

فإن تأويلاته عند الشارحين متعددة، وليس هٰذا موضع بسط القول فيها[3].

والاتساع في بيت القصيدة: إنما هو في (بيض المفارق)، فإنه يحتمل أن يكون المراد به (الطهارة) و(العفاف)؛ لأن العرب موصوفون[4] بالسمرة، وما وصف أحدٌ منهم بالبياض إلا كنايةً عن الطَّهارةِ والعَفَافِ، كقولهم: (أبيضُ العِرْضِ[5]، والأخلاقِ والشِّيم والحَسَبِ) وما أشبه ذٰلك.

ويحتمل أنَّ مراده: أنهم كهولٌ ومشايخ، قدْ حنكتْهُمُ التجارب وليسوا بأغمار[6].

ويحتمل أن مراده: أنَّهم ليسوا بعَبيدٍ؛ لأنَّ فَرْقَ الإنسان، إذا كانَ أبيضَ، كان جسده جميعه أبيضَ.

ويحتمل: أنه أراد انحسارَ الشَّعَر عن مقدمة رؤوسهِمْ لمداومةِ لبسِ

---

(١) الديوان: ١٩، وهو في «العمدة»: ٢/٩٣، باب: (الاتساع)، و«التحرير»: ٤٥٤، و«عيار الشعر»: ٢٦، و«الحماسة» لابن الشجري: ٢٣١، و«الشعر والشعراء»: ٤١، وانظر تحليله في «العمدة».

(٢) ن: من علا.

(٣) «العمدة»: ٢/٩٣، و«التحرير»: ٤٥٤، وقد أفاض ابن أبي الأصبع في تحليله، ثم قال في آخر كلامه: «هٰذا ولم تخطر هٰذه المعاني بخاطر الشاعر في وقت العمل...»: «التحرير»: ٤٥٥.

(٤) ط: موسومون.

(٥) ط: أبيض الأخلاق والعرض.

(٦) في الأصل: وليس بأغمار.

المغافرِ[1] والبِيضِ/، فإنَّ في أشعارهم كثيراً من ذٰلك.

وقد ذكر القزاز في شَرح «غريب الحماسة» شيئاً من ذٰلك، في تأويل قوله: [من البسيط]:

بيضٌ مفارِقُنا تغلِي مراجِلُنا[2]

* * *

التفسير(*)

[١٢١-] همُ النجومُ بهم تُهْدى الأنامُ ويَنْـ ـجَابُ الظلامُ ويَهْمي صَيِّبُ الدِّيم

وسماهُ ابن مالك[3] وآخرون: (بالتبيين)، وهو من مستخرجات قدامة.

وهو[4]: أن يُؤتىٰ في أوَّل الكلام أو بيتٍ من الشِّعر بمعنى لا يَستَقلُّ

---

(١) ط: البيض والمغافر.

(٢) الشطر الأول من بيت لبشامة بن حزن النهشلي، أورد له أبو تمام في «حماسته» اثني عشر بيتاً من القصيدة التي منها هٰذا الشطر، ومطلعها:

إنَّا محيُّوكِ يا سلمى فحيِّينا وإنْ سَقيتِ كرامَ الناسِ فاسقينا

والبيت المقصود في كلام الحلي، هو:

بيضٌ مفارِقنا تغلي مَراجلُنا نأسو بأموالِنا آثارَ أيْدينا

«الحماسة»: ١/٢٥-٢٧.

(*) الديوان: ٤٨٦، و«الخزانة»: ٤٠٨، و«الباعونية»: ٣٩٢، و«الطراز»: ٣/١١٤، و«العمدة»: ٢/٣٥، وفي «التحرير» (صحة التفسير والتبيين): ١٨٥، و«نقد الشعر»: ٤٨، وكتاب «الصناعتين»: ٣٤٥، و«سر الفصاحة»: ٣١٨، و«بديع» ابن منقذ (حاشية محقق التحرير): ٣٧، و«تبيان» الزملكاني: ١٢٩، و«المثل السائر»: ٢/١٧٩، و«بديع القرآن»: ٧٤، و«اللمعة»: ٥، و«حسن التوسل»: ٦٣، و«الجامع الكبير»: ٣١٢، و«نهاية الأرب»: ٧/١٧٩، و«الأنوار»: ٦/١٢٣، و«النفحات»: ٢٨٨.

(٣) في الأصل: أبو مالك، وابن مالك من: ن.

(٤) «نقد الشعر»: قدامة: ٤٨.

الفهمُ بمعرفةِ فحواه دون أنْ يفسر، إما في البيت الآخر، أو في بقية البيت[1]، فإن كان الكلام الذي يحتاج إلى (التفسير) في أوله، ووقوع التفسير على أنحاءٍ بعد الشرط، أو[2] ما هو في معناه، وبعد الجار والمجرور، وبعد المبتدأ الذي يُفسِّرُهُ خبره[3]. وليس هٰذا مكانَ الأمثلةِ للجميعِ، بل يُستَغْنى بتمثيل أحسنها، وهو ما جاءَ بعدَ خَبَرِ المبتدأ بشرطِ أن يكون (المُفسَّرُ) مجملاً، والمفسِّرُ له مُفَصَّلاً، كقول ابن الرومي: [من الكامل][4]:

آراؤُكُمْ وسيوفُكُمْ ووجوهكُمْ ... في الحادثاتِ، إذا دَجَوْنَ نُجومُ[5]
منها مَعالِمُ للهُدى ومَصابِحٌ ... تجلو الدُّجى، والأُخْرياتُ رُجُومُ

ومن أحسنِ شواهِدِه قول أبي[6] مسهر: [من البسيط]:

غيثٌ ولَيثٌ فَغَيثٌ حينَ تسألُهُ ... رَفْداً وليثٌ لدى الهيجاءِ ضِرْغامُ[7]

والفرق بين (التفسير) و(الإيضاح): أن (التفسير)، تفصيل لإجمال، و(الإيضاح): رفع لإشكالٍ؛ لأنَّ المفَسَّر من الكلامِ لا يكونُ فيه إشكالُ البَتَّةَ.

* * *

---

(١) (أو من بقية البيت) ليست في: ن.

(٢) في: ط: وما هو في...

(٣) في الأصل: الذي التفسير خبره.

(٤) البيتان ليسا في ديوانه، وهما له في جملة من المصادر: «تحرير التحبير»: ١٨٩، و«وفيات الأعيان»: ٢/٤٢، و«الخزانة»: ٤٠٨-٤٠٩.

(٥) في: ط: دحون، وفي الأصل: إذا ادخرن نجوم.. وهو تصحيف.

(٦) الأصل: ابن سهر، وفي ن: أبي سهر.

(٧) ط: غرفاً ولبث.

التعليل[1]

[١٢٢-] لهم أسامٍ سَوامٍ غَيْرُ خافيةٍ مِنْ أَجْلها صارَ يُدْعى الاسمُ بالعَلَمِ

والتعليل: هو أن يريد المتكلمُ ذكرَ حكمٍ رافعٍ أو متوقعٍ، فيقدم قبل ذكرِهِ علةَ وقوعِهِ؛ لكون رتبةِ العلَّةِ أنْ تتقدَّمَ على المعلولِ، كقوله ـ تعالى ـ[2]: ﴿لولا كِتابٌ مِنَ اللهِ سَبَق لمسَّكُم فيما أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عظيمٌ﴾[3].

فسبق الكتاب من الله ـ عز وجل ـ علة النَّجاةِ[4].

ومثالُه من الشعر قولُ البحتري: [من المتقارب][5]:

ولَوْ لم/ تكن ساخطاً لم أكن أذمُّ الزمانَ وأشكو الخُطوبا

وقد يتقدَّم المعلول على العلةِ بحسبِ تركيبِ الكلام، ويكونُ التقديرُ تَقْديْمَها[6] أصلاً، كقول ابن رشيق القيرواني، وهو من أحسن أمثلةِ التعليل: [من الوافر][7]:

سألتُ الأرضَ لِمَ[5] جُعِلَتْ مُصَلّىٰ ولِمْ كانَتْ لنا طُهْراً وطِيْبا

---

(١) الديوان: ٤٨٦، و«الخزانة»: ٤١٦، و«أسرار البلاغة»: ٢٥٧، و«سر الفصاحة» (الاستدلال بالتعليل): ٣٢٧، و«التحرير»: ٣٠٩، و«الطراز»: ١٣٨/٣، و«الإيضاح»: ٦٨/٦، و«نهاية الأرب»: ١١٥/٧، و«حسن التوسل»: ٥٥، و«بديع القرآن»: ١٩، و«النفحات»: ١٦٨، و«المعاهد»: ٩/٢.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٦٨.

(٣) في الأصل و: ن: ﴿..لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب أليم﴾.

(٤) عبارة «التحرير»: ٣٠٩.

(٥) ديوانه: ٥٢/١، وفي الأصل: «أو لم أكن..» والبيت في «الخزانة»: ٤١٦.

(٦) تقديمها ساقطة: من: ن.

(٧) بيتا ابن رشيق في «الخزانة»: ٤١٧، وفي «الطراز» للعلوي: ١٣٩/٣، وهما في «التحرير»: ٣١٠، والحديث في «الجامع الصغير»: ٣٥٩/١، يناسب المعنى في البيتين.

فقالتْ غَيْرَ ناطِقةٍ لأنِّي حَوَيْتُ لِكُلِّ إنْسانٍ حَبِيبا

وبيت القصيدة من القسم الأخير.

* * *

التعطف[1]

[١٢٣-]وصَحْبُهُ مَنْ لهُمْ فَضْلٌ إذا افْتَخَروا ما إنْ يُقَصِّرُ عن غاياتِ فَضْلِهِمِ

والتعطُّفُ: شبيه بالترديد[2] في إعادة اللفظة بعينها في البيت، والفرق بينهما بموضعهما، وبآختلاف المتردد وثبوت أن التعطف شرطُه: أن تكون إحدى كلمتيه في أحد مصراعي البيت[3]، والأخرى في الآخر، ليشبه مصراعا البيت[4] في انعطافِ أحدِهما على الآخر، بالعطفين، في كونِ[5] كلِّ عطفٍ منهما يميلُ إلى الجانبِ الذي يميل إليه الآخر.

ومن فروقه ـ أيضاً ـ: أنَّه لا يُشْتَرطُ فيه: أن تعادَ اللفظةُ بصيْغتها، بل بما يتصرف منها ـ أيضاً ـ كقوله: (فساق... وسقت)[6] في قول المتنبي: [من الطويل][7]:

---

(١) في الديوان (التعطيف): ٤٨٦، و«الخزانة»: ٤١٧، و«تحرير التحبير»: ٢٥٧، قال: «وقد سماه قوم المشاكلة»، وهو في «الإيضاح»: ٢٧/٦ باسم (المشاكلة)، وكذا في «معاهد التنصيص»: ٢٢٥/١، و«المفتاح»: ٦٦١، و«أنوار الربيع»: ٦٧٩، وما هنا موافق «للصناعتين»: ٤٢٠.

(٢) انظر في الترديد «الطراز»: ٨٢/٣-٨٣.

(٣) عبارة: ن: «يكون إحدى كلمتيه من إحدى مصراعي البيت..»، وعبارة «التحرير»: «تكون إحدى كلمتيه في مصراع والأخرى في المصراع الآخر».

(٤) عبارة: ن: «ليشبه مصراعاً في انعطاف أحدهما على الآخر».

(٥) كون: غير موجودة في عبارة «التحرير»: ص٢٥٧.

(٦) في الأصل: كساق وسقت.

(٧) في ديوانه: ص٤٦١، وبرواية: «..إليه الشكر غير مُجَمْجم»، و«التحرير»: ٢٥٨.

فســاقَ إليَّ الـعُـرْفَ غَيْرَ مُكَـدَّرٍ وسُـقْـتُ إليهِ الـمـدْحَ غَيْرَ مُذَمَّمِ

والتعطُّفُ في بيت القصيدة ذكرُ (الفَضْل) في صدرِ البيتِ و(فضلهم) في عجزه، لا غير[1].

* * *

جمع المؤتلف والمختلف[2]

[١٢٤-]هُمُ هُمُ في جميعِ الفَضْل، ماعَدِموا سِوى الإخـاءونَصِّ الـذكـرِ والـرَّحِـمِ

وهو: عبارة عن أنْ يُريدَ الشاعرُ التسوية بَيْن ممدوحين، فيأتي بمعانٍ مؤتلفةٍ في مَدْحِهما، ويروم بعدَ ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادةِ فعلٍ لا ينقص بها مدحُ الآخر، فيجيء لأجل الترجيح بمعانٍ تُخالفُ معانيَ التَّسْويةِ. مثالُه قولُ زهير يصفُ أبوي ممدوحه: [من البسيط][3]:

هو الجـوادُ فإنْ يَلْحَقْ بشَـأْوِهما على تكـالـيفِـهِ فَمِـثْـلُهُ لحِقَـا[4]
أوْ يَسْبِقاهُ على ما كانَ مِنْ سَهَلٍ / فمثلُ ما قَدَّمَا مِنْ صالحٍ سَبَقَا

وقد قال المؤلفون في هٰذا النوع أقوالاً غير سديدةٍ، ومَثَّلوا بأمثلةٍ غيرَ مطابقةٍ، وهٰذا رأيُ ابن أبي الأصبعِ[5] والمحققين قبله، وهو الأصح الأحسن[6].

* * *

---

(١) لا غير : من: ن، وهي مثبتة في: ط، وذكر الحلي هنا أن في بيته تعطفاً واحداً، في حين ذكر ابن أبي الأصبع في بيت المتنبي المذكور ثلاثة تعطفات.

(٢) الديوان: ٤٨٦، و«الخزانة»: ٤٢٠-٤٢١، وفيها انتقاد على البيت يزري به، وبمعناه، ولم يأت فيه سوى المختلف. و«الباعونية»: ٤٤١، وفي «التحرير» (جمع المختلفة والمؤتلفة): ٣٤٤، وفي «الصناعتين»: ٤٠١، و«بديع القرآن»: ١٢٧، و«حسن التوسل»: ٧٦، و«نهاية الأرب»: ٧/ ١٥١ و«أنوار الربيع»: ٧٣٠، و«النفحات»: ١٥٤.

(٣) ديوانه: ٥١-٥٤، و«نقد الشعر»: ٢٣، و«أنوار الربيع»: ٧٣٠، و«تحرير التحبير»: ٣٤٥.

(٤) في: ن: على تألقه..

(٥) انظر: «تحرير التحبير»: ٣٤٥ فما بعد. (٦) وفي: ط: الأصح والأحسن.

الاستتباع[1]

[١٢٥-]البـاذلـو النَّفْسِ بذلَ الـزَّادِيَوْمَ قِرىً والصـائنـو العِـرْضِ صَوْنَ الجـارِ والحُرَمِ

وسماه السكاكي[2] بهٰذه التسمية، وسماه العسكري: (المضاعف)، وابن أبي الأصبع ومن بعده: (التعليق)، وسماه الزنجاني[3]: (الموجّه)، ولم يغيّرْ أحدٌ منهم الشواهد[4].

وهو: أن يأتي المتكلم بمعنى في غرضٍ من أغراضِ الشعر يستتبع معنى آخر من ذٰلك الغرض، يقتضي زيادةَ وصفٍ في ذٰلك القول، كقول المتنبي: [من الطويل][5]:

إلى كم تردُّ الرسلَ عَمّا أتوا به كأنـهـمُ فيمـا وَهَـبْـتَ مَلامُ[6]

فمدحه بالشجاعة والعزّ في ردّ الرسل عما أتوا به، وصدّهم عن مطلوبهم والتهاون بمرسليهم، واستتبع في باقي البيت مدحَه بالكرم بعصيانِ اللائم في

---

(١) الديوان: ٤٨٦، قال: «ويسمى التعليق والمضاعف»، و«الخزانة»: ٤١٧، و«الباعونية»: ٤٣٩، وفي «التحرير» بعنوان: (التعليق): ٤٤٣، وفي «بديع» ابن منقذ: ٣٠ (التعليق والإدماج)، وفي «الصناعتين» (المضاعف): ٤٢٣، و«مفتاح العلوم»: ٦٦٨ باسم (الاستتباع)، وفي «الطراز» باسم (التعليق): ٣/١٥٩ فما بعد، و«المصباح»: ١٥٣، و«معالم الكتابة»: ٨٣، و«النفحات»: ٢٩٥، وفي «نهاية الإعجاز» (الموجه): ٢٩٢، وكذا: «حدائق السحر»: ١٣١.

(٢) في الأصل: السكاكي، أما في: ن: فهو (العسكري)، وكرر في: ن العبارة، وانظر: «الصناعتين»: ٤٢٣، و«المفتاح»: ٦٦٨، و«التحرير»: ٤٤٣.

(٣) ن: البركاني، وهو تصحيف.

(٤) زاد في: ن: (وسماه السكاكي هٰذه التسمية) وكذا في: ط، والصواب ما هو في المتن؛ لأن الكلام في أوله متوجه إلى السكاكي.

(٥) استشهد به ابن أبي الأصبع في «التحرير»: ٤٤٤، وهو في ديوانه: ص٣٩١ من قصيدة موجهة لسيف الدولة سنة ٣٤٤هـ.

(٦) الأصل: (...أثوابه كأنهم... يلاموا)، وفي: ن: (...زوجه) (كأنهم..).

الهباتِ، ومثّل عليه السكاكي بقول المتنبي ـ أيضاً ـ[1]: [من الطويل]:

نهبتَ من الأعمارِ ما لو حَوَيْتَهُ لهنّئْتَ بالدنيا بأنك خالدُ

وحكمُ هٰذا البيت في التمثيل قريب من حكم ما قبلَهُ في تضعيف المدح بمثله.

والفرقُ بينه وبين (التكميل) أن (التكميل) يكمل ما وصف به، و(الاستتباع)[2] لا يلزم منه ذٰلك.

* * *

التدريج[3]

[١٢٦ـ]خضرُ المرابعِ، حمرُ السّمْريوم وغى
سودُ الوقائع، بيضُ الفعلِ والشِّيَمِ

وهٰذا ـ أيضاً ـ من مستخرجات ابن أبي الأصبع، والنوع الذي بعده.

وهو: أن يذكر الناظم ـ أو الناثر ـ ألواناً بقصدِ(الكناية) بها أو (التورية) بذكرها عن أشياء من نسيب أو هجاء أو مدح، أو وصف، أو غير ذٰلك من

---

(١) استشهد به السكاكي في «المفتاح»: ٦٦٨، وهو في ديوانه: ٣٢١ من قصيدة يوجهها إلى سيف الدولة، وقد أراد خرشنة فمنعه الثلج. وانظر: «نهاية الإيجاز»: ٢٩٢، و«معاهد التنصيص»: ٣٩/٢.

(٢) ن: (والاستثناء)، وهو وهم.

(٣) الديوان: ٤٧٦، و«الخزانة»: ٤٤١، و«الباعونية»: ٤٣١، و«التحرير»: ٥٣٢، و«حسن التوسل»: ٩٠، و«نهاية الأرب»: ١٠٨/٧، و«أنوار الربيع»: ١١٨/٦، ويبدو أن ابن أبي الأصبع قد استخرج هٰذا النوع من أنواع البديع الأخرى كالتورية والكناية والطباق، وأعطاه مصطلح (التدبيج) لقربه منها. وانظر: «بديع القرآن»: ٢٤٢، و«الطراز»: ٧٨/٣.

أغراض الشعر[1]، أو لبيان فائدةِ الوصف بها، كقوله ـ تعالى ـ[2]: ﴿ومن الجبالِ جُدَدٌ بيضٌ وحمرٌ مختلِفٌ ألوانُها، وغرابيبُ سودٌ﴾.

والمراد بذلك الكناية عن المشتبهِ[3] والواضح / من الطرق؛ لأنّ الجادة البيضاء[4]: هي الطريق الملحوبُ[5]؛ ولهذا قيل: «ركبَ بهم المحجة البيضاء».

ومثاله من الشعر قول ابن حيُّوسٍ: [من الخفيف][6]:

إنْ تُرِدْ خُبْـرَ حالِـهـم عنْ يقـينٍ ... فالـقَـهُـمْ في منـازِلٍ أو نِزالِ
تلقَ بيضَ الأعـراضِ سود مُثـارِ ... النقـع خُضْرَ الأكنافِ حمرَ النصالِ[7]

والشاهد في البيت الثاني.

* * *

---

(١) عبارة ابن أبي الأصبع في «التحرير»: (.. أو غير ذلك من الفنون).

(٢) سورة فاطر، آية: ٢٧.

(٣) الأصل: (المشبه به..) وهو وهم.

(٤) ن: البيض...

(٥) ن: المركوب، والملحوب من الأصل و«التحرير».

(٦) «التحرير»: ٥٣٣، ابن حيوس الدمشقي، وفيه:

فالقهمْ يوم نائل

وكذا في «الطراز»: ٧٩/٣، وهما غير منسوبين فيه.

(٧) الأصل: بيض الوجوه، وكذا «التحرير» و«الطراز» و: ط، والمثبت من: ن، وهو معنى جميل ومناسب.

الإبداع[1]

[بالباء الموحدة][2]

[١٢٧-] ذَلَّ النُّضارُ كما عَزَّ النظيرُ لهم[3] بالبَـذلِ والفَضْـل في عِلْمٍ وفي كَرَمِ

والإبداعُ ـ بالباء الموحدة ـ: هو أن تكونَ مُفرداتُ الكلام[4] من البيت الشعري[5]، أو الفصْل من النثر، أو الجملة المفيدة، متضمنةً بديعاً بحيثُ يأتي في البيت الواحد أو القرينة الواحدة عدةُ ضُروبٍ من البديعِ بِعَدَدِ كلماتِهِ أو جُمَله(*).

ورُبَّما كان في الكلمةِ الواحدةِ المفردةِ ضربانِ فصاعداً مِنَ البديعِ، ومتى ما لم يكنْ كذلك فلَيْسَ بإبداعٍ، كقوله ـ تعالى ـ[6]: ﴿وقِيل يا أَرضُ ابْلَعِي ماءَكِ، ويا سَماءُ أَقْلِعِي، وغِيضَ الماءُ، وقُضِيَ الأَمْرُ، واسْتَوَتْ على الجَوْدِيِّ، وقيلَ بُعْدَاً للقَوْمِ الظَّالمين﴾.

ففيها[7]: (المناسبة التامة) بين (أَقْلِعي) و(ابْلَعي)، و(المطابقة) بذكر (الأرض

---

(١) في الديوان: ٤٨٦، و«الخزانة»: ٣٧٠، و«بديع القرآن»: ٣٤٠، وانظر: «السحر في دقائق الشعر» للوطواط: ١٨٨، و«حسن التوسل»: ٨٢، و«تحرير التحبير»: ٦١١، و«نهاية الأرب»: ١٦٤/٧، و«الباعونية»: ٣٤٦، و«النفحات»: ٢١٢.

(*) في «التحرير»: (جملته)، وفيه كذلك: «ومتى لم تكن كل كلمة بهذه المثابة، فليس بإبداع».

(٢) من: ن.

(٣) الأصل: عز النضير.

(٤) ط: ن: الكلمات.

(٥) في الأصل: من البيت في بالشعر، وفي ط، و: ن: (البيت الشعر..).

(٦) سورة هود، آية: ٤٤، والكلام في «التحرير»: ٦١١.

(٧) الأنواع المستخرجة من الآية المذكورة هي على التوالي:
(المناسبة)، و(المطابقة)، و(المجاز)، و(الاستعارة)، و(الإشارة)، و(التمثيل)، و(الإرداف)، و(التعليل)، و(صحة التقسيم)، و(الاحتراس)، فهذه عشرة أنواع من البديع، فضلاً عن تكرار

والسماء)، و(المجاز) في قوله: (يا سماءُ)، والمراد: [يا][1] مطرَ السماء. و(الاستعارة) في قوله ـ تعالى ـ (أقلعي)[2]، و(الإشارة) في قوله: (وغيض الماءُ)، فإنَّه عبَّر بهاتينِ اللفظتين عن معانٍ كثيرةٍ[3].

وقد تقدَّمَ شرحُها في نوع: (الإشارة) بالتفصيل، و(التمثيل) في قوله: (وقُضِيَ الأمرُ)، فإنَّه عبَّر عن هلاك الهالكين، ونجاةِ الناجين، بلفظ بعيد عن المعنى الموضوع له.

و(الإرداف) في قوله: ﴿واستوتْ على الجوديِّ﴾ وقد تقدم شرحه بالتفصيل في بابه[4].

و(التعليل)؛ لأنَّ «غيض الماء» علّة الاستواء. و(صحة التقسيم)، إذ استوعب ـ سبحانه وتعالى ـ أقسام أحوالِ الماء حالةَ نقصِهِ، إذ ليس إلَّا احتباسُ ماءِ السماءِ، واحتقانَ الماءِ الذي ينبعُ من الأرض، وغيض الماء الحاصل على ظهرها[5].

و(الاحتراسُ) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وقيل: بُعداً للقوم الظالمين﴾، إذ الدعاءُ يخبر[6] بأنهم مُسْتحقُّو الهلاك ـ احتراساً ـ [من ضعيف يتوهم أن الهلاكَ][7] لعمومه، ورُبَّما / شَمِلَ غير المستحقّ[8].

بعض أنواعه كما سيشير المؤلف.

(١) من «بديع القرآن».

(٢) في «بديع القرآن»: (اقلعي وابلعي للأرض والسماء): ٣٤٠.

(٣) قال ابن أبي الأصبع: «لأن الماء لا يغيض حتى يقلع المطر، وتبلع الأرض ما يخرج من عيون الماء، فينقص الحاصل على وجه الأرض من الماء».

(٤) في «البديع»: ٣٤٠: «فإنه عبر عن استقرار السفينة على هٰذا المكان، وجلوسها جلوساً متمكناً لا زيغ فيه ولا ميل لطمأنينة أهل السفينة بلفظ قريب».

(٥) في «بديع القرآن»: ظهر الأرض.

(٦) ن: يشعر، وكذا في «التحرير»، و: ط.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) عبارة «بديع القرآن»: (توهم من يتوهم أن الهلاك ربما عمّ من لا يستحق).

وتحتمل هٰذه الآية الكريمة تفريعاتٍ أُخَرَ مِثل أن بها: (الاستعارة)[1] في موضعين، و(المجاز) في موضعين، وأمثالُ ذٰلك ممَّا يَسْتَبين[2] ذٰلك بقُوَّةِ النظرِ أو الاستقراء، يعرفه الناقدُ البصير[3]:

ومن الشعر قول ابن أبي الأصبع ـ رحمه الله تعالى ـ: [من الطويل][4]:

فَضَحْتُ الحَيَا والبَحْر جوداً فقد بكى الحيا مِنْ حياءٍ منْكَ والْتَطَمَ البَحْرُ

فإنَّ في هٰذا البيت بدائع إذا استُوفِيَتْ أقسامُ شرحها، استَوْعَبَتْ بياضَ الورقةِ. وقد شرحها في كتابه[5].

ومنها المقبول والمردود.

وأما بيت القصيدة ففيه من البديع: (المطابقة) في قوله: (ذلَّ وعزَّ).

و(التجنيس) في قوله: (النظار والنّظير)، و(التمثيل) بحال ذلة ذا بحال عز ذا[6].

و(التسميع) في قوله: (البذل والفضل)، و(اللفّ والنّشر) في قوله: (في علمٍ وفي كرم) نشَر بهما ما لفَّ في الأول، وهو: (ذل النضار، كما عز

---

(١) الأصل: (ان الاستعارة بها)، وفي «الخزانة»: «زيادة بعض أنواع البديع الأخرى كالمساواة وحسن النسق والتسهيم..»: ٣٧٠.

(٢) الأصل، و: ط: (يستنبط)، وهو صحيح كذٰلك.

(٣) انظر في استخراج أنواع البديع في الآية: «تحرير التحبير»: ٦١١ فما بعد، فقد أوصلها إلى واحد وعشرين نوعاً، ثم قال: «غير ما يتعدد من ضروبها». وانظر: «خزانة» الحموي: ٣٧٠.

(٤) قال في «التحرير»: ٦١٤ : « وقد وقع لي بيت من قصيدة أشرفية، وقع فيه ستة عشر ضرباً من البديع بعدما تكرر فيه من ضروب البديع، وهو: فضحت الحيا...»، والبيت مع بيتين آخرين من القصيدة في «معاهد التنصيص»: ١٨٢/٢.

(٥) يعني «التحرير»، وكذا الحال في كتابه الآخر: «بديع القرآن».

(٦) في الأصل: بحال ذا بحال عزة ذا. وفي ط: (لحال ذلة ذا..).

النظير[1]).

و(المبالغة) في (ذل النّضار) بجودِهِمْ، و(عزّ النّظيرُ) لِعِلْمِهِمْ.

و(الاستعارة)[2] في قوله: (ذَلَّ النضار).

و(الاحتراس) في جعله النضار بالبذل لا لِعَدَمِ[3] المنَعةِ والكفايةِ وسوءِ السياسةِ والتَّدبير.

و(الاستتباع)؛ لأنَّه استَتْبَعَ مدحَهم بالكرم بقوله: (ذلَّ النضار كما عزّ النّظير) في العلم.

و(التسهيمُ) في دلالة (النضار)[4] و(عز النظير) في صدر البيت على العلم والكرم في عجزه[5].

و(التمكين)، لكون القافية غيرَ مُتَقَلْقِلَةٍ ولا مستدعاةٍ.

و(الكناية) بذكرِهِ[6] (ذلَّ النضارِ)، ومرادُه: الجودُ، وهو[7] لازمُهُ.

و(ائتلاف اللفظ مع المعنى ومع الوزنِ)[8]، فهٰذه أربعة عشر نوعاً من البديع، زائدة على عَدَدِ لفظاتِ البيتِ.

---

(١) الأصل: وهو النظار والنظير، وفي: ط: (..وعز..).

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) ط: لا بعدم.

(٤) رسمت: (النضار) في معظم المواضع في نسخة الأصل بالظاء، وهو وهم من الناسخ. والعبارة ساقطة من: ط.

(٥) في الأصل: على عجزه العلم والكرم على عجزه..

(٦) الأصل: بقوله، و(بذكره) من: ن.

(٧) (وهو لازمه)، من: ن.

(٨) يريد نوعين، هما: ائتلاف اللفظ مع المعنى وائتلافه مع الوزن.

وربما استُنْبِطَ منهُ أنواعٌ أُخْرَى بعيدةُ التأويل، أهملتُها؛ لبُعْدِها، (كالتعليل) و(التوشيح) و(التفسير) و(التهذيب) و(الانسجام)، و(حسن النسقِ). وغير ذٰلك، [والله أعلم].

* * *

الاستخدام[1]

[١٢٨-] من كلّ أبلجَ واري الـزند يوم ندى مشمّـرٍ عنـه يومَ الـحـربِ مُصْـطَلمِ

وهٰذا نوعٌ عزيزُ الوقوعِ مُعْتاصٌ[2] على النَّاظم شديدُ الالتباس بالتورية، قلما تكلفه بليغٌ وصحَّ معهُ بشروطِهِ لصعوبتِهِ[3] وقلةِ انقياده، وميله إلى جانب التوريةِ؛ ولذٰلك لم يرِدْ منهُ في أمثلَةِ كتب المؤلفين سوى بَيْتَين في[4] كلٍّ منهما نظرٌ.

وعَزّزهما[5] بعضهم بثالثٍ لم يكنْ منْه، وسيأتي ذكرُهما في التمثيل بهما هاهنا.

وهو عبارة[6] عن أن يأتيَ المتكلمُ بلفظةٍ مُشْتركةٍ بين معنيين اشتراكاً أصلياً

---

(١) الـديوان: ٤٨٧، و«خـزانـة» الحموي: ٥٢-٥٦، و«نفحات الأزهار»: ٨٠، و«بديع القرآن»: ١٠٤، و«الإيضـاح»: ٤٣، و«حسن التوسل»: ٧١، و«تحرير التحبير»: ٢٧٥، و«التلخيص»: ٢٤٨، و«البـديع» لابن منقـذ: ٤٢، و«نهـاية الأرب»: ١٤٣/٧، و«أنوار الربيع»: ٣٠٧/١، و«معاهد التنصيص»: ٢٢٨/١.

(٢) في الأصـل: (متعـاص) وهـو متفاعل من العصيان، وأما معتاص: فهو مفتعل من العوص، وكلاهما وجه.

(٣) في الأصل: الصعوبة.

(٤) ط: وفي كل.

(٥) ن: وعد منهما بعضهم ثالث.

(٦) يقول ابن أبي الأصبع في «البديع» ص١٠٤: «وهو أن يأتي المتكلم بلفظة لها محملان، ثم يأتي بلفظتين تتوسط تلك اللفظة بينهما، تستخدم كل لفظة منهما أحد محملي اللفظة =

متوسطةٍ بينَ قَرينَتينِ تستخدمُ كلُّ قرينةٍ[1] منهما معنى من معنيي تلك اللفظة.

وأصحُّه وأتمُّه: ما كانَ في القرينة الأخيرة ضميرٌ يعودُ إلى تلك اللفظةِ المشتركةِ، وهو كقول البحتري[2]: [من الكامل]:

فسقى الغَضَا والساكنيه وإنْ هُمُ شَبُّوهُ بَيْنَ جوانحٍ وقُلُوبِ[3]

فإنَّه لما قال: «فسقى الغَضَا»، آحْتَمَل: أن مُرادَهُ الموضِعُ[4]، أو الشجرُ، فلما قال: «والساكنيه» استَعْمَلَ أحد مَعْنَيي اللفظةِ، وهو دِلالتُها بالقرينة الأخرى على الموضعِ[5].

وكما قال: (شبّوه) استخْدَمَ المعنى الآخَرَ، وهو دلالتها بالقرينة الأخرى على (جَمْر الغَضَا)، لعودِ الضمير في «شبّوهُ» إلى: (الغضا)،وهو[6] أحد البيتين اللذين[7] سبق ذكرُهما، والنظر الذي فيه؛ بكون[8] الاشتراك الذي في لفظة: (الغَضا)[9] ليسَ بأصليٍّ، ولكنّ أحدَ المعنيين منقول من الآخر؛ لأنَّ (الغَضا) في الحقيقة هو: الشجر، ويُسمَّى[10]: (وادي الغضا)؛ لكثرةِ نبتِهِ فيه، وسُمِّيَ

= المتوسطة».

(١) في الأصلْ: طريقة.

(٢) البيت للبحتري، وهو من شواهد ابن أبي الأصبع في «التحرير»: ٢٧٥، وفي «الإيضاح»: ٤٢/٦، وهو في ديوانه: (ط: ١٣٦٩): ٥٧/١، من قصيدة يمدح بها ابن نوبخت.

(٣) إلى هٰذا الموضع تنتهي نسخة: ن، وفي الأصل: (بين جوانحي وضلوعي)، وكذا في: «الخزانة»: ٥٣.

(٤) ط: المواضع.

(٥) من هنا إلى (جمر) الآتية ساقط من: الأصل، و: ط، والعبارة كاملة في: ن.

(٦) ط: وهذا.

(٧) رسمت في الأصل: الذين.

(٨) ط: لكون، وسقطت لفظة: (الذي).

(٩) ساقطة من الأصل.

(١٠) ن: (وسمّيَ)، وهو وجه صحيح ـ كذٰلك ـ، وفي ط: (وسموه وادي..).

(جمر الغضا)، لقوة نارِهِ.

فكلاهما منقولٌ من أصلٍ واحدٍ[1].

وأما البيتُ الآخرُ، فقول المعرّي[2]: [من الخفيف][3]:

وفَـقـيهٍ ألـفـاظُـهُ شِدْنَ للنُّـعـمـ ـمـانِ ما لم يشـدْهُ شعـرُ زيادِ[4]

وهٰذا بيتٌ من مرثيةٍ له في فقيهٍ حنفيٍّ، و(النعمان) اسم (أبي حنيفة)، و(زياد) هو النابغةُ، وكان يمدَحُ النعمان[5] بن المنذر.

والمراد بهٰذا البيتِ[6]: أنّ ألفاظَ هٰذا الفقيهِ شادَتْ لأبي حنيفةَ من حُسْنِ الذكر ما لم يَشِدْهُ شعرُ زيادٍ للنعمان[7] بن المنذر.

والنظر الذي فيه من حيثُ أنَّ من شَرْطِ الضمير في (الاستخدام) أن يكونَ عائداً إلى اللفظةِ المشتركةِ؛ ليستخدم به معناها الآخر كما قال[7] البحتريُّ: «شبوه»، والضمير عائد إلى (الغضا)، وهٰذا جعل الضمير في: (يُشدْه) عائد إلى لفظة (ما)، وهي نكرةٌ موصوفةٌ، فبقي[8] طيب الذكر الذي يشيدُه شعرُ زيادٍ لا يُعْلم لمَنْ هُوَ؛ لأنَّ الضميرَ لا يعودُ إلى (النّعمان)؛ ليُعلم أنَّ هناك نعماناً ثانياً، وكان صوابه أن يقولَ: (ما لم يَشِدْهُ له) فيرجعُ الضميرُ إلى

---

(١) الأصل: (من أصل البيت واحد). ولا وجه له.

(٢) أبو العلاء: أحمد بن عبدالله بن سليمان المعري، ولد سنة ٣٦٧هـ، وتوفي سنة ٤٤٩هـ، انظر: «الوفيات» ١/١١٣.

(١٠) من قصيدة له في «سقط الزند»: ٩ برواية: (وفقيهاً أفكاره)، وكذا رواه برواية الديوان ابن حجة في «الخزانة»: ٥٣ مع بيت آخر.

(١١) الأصل: وفقيهاً.. للنعمن)، وفي: ط: (أو نبقيه شاد في ألفاظه..).

(١) رسمت في الأصل: النعمن.

(٢) ط: بالبيت.

(٣) كتبت في الأصل: (كقول)، ثم صححت فوقها: (كما قال).

(٤) في الأصل: فيبقى، وفي: ط: فنفي.

النعمان، ويمكن الاعتذارُ له على تأويلِ النحاةِ، وهو بعيدٌ.

وقد جاء في الكتاب العزيز من ذلك قولهُ ـ تعالى ـ[1]: ﴿ولا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ، وأَنْتُمْ سُكَارَى حتَّى تَعْلَمُوا ما تَقُولونَ، ولا جُنباً إلَّا عابِري سبيلٍ﴾.

فاستخدم ـ سبحانه وتعالى ـ لفظة: «الصلاة» بمعنَيَيْنِ:

[أحدهما][2]: إقامة الصلاةِ بقرينةِ قوله ـ تعالى ـ: ﴿حتى تعلموا ما تقولون﴾.

والآخر: موضعُ الصلاةِ، بقرينةِ قولهِ ـ تعالى ـ: ﴿ولا جُنُباً إلا عابري سَبيلٍ﴾.

وكذلك قوله ـ تعالى ـ[3]: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كتابٌ، يمحُو اللهُ ما يشاءُ، ويُثْبِتُ﴾؛ فإنَّ لفظة «كتاب» يُحْتَمَلُ أنْ[4] يُراد بها الأجلُ المحتوم، والكتابُ: المكتوبُ، وقد تَوَسَّطَت بين لفظتي: «أجلٍ» و«يمحو الله»، واستخدمت أحد مفهوميها، وهو الأمد[5] بقرينةِ ذكرِ[6] «الأجل»، واستخدمت المفهوم الآخر، وهو: (الكتابُ) المكتوبُ، بقرينة: «يمحو».

ووجدتُ في كتاب «مختصر الشرائع» للشيخ العلامة[7] نجم الدين أبي

---

(١) سورة النساء، آية: ٤٢.

(٢) زدناها على الأصل لتمام موضعها، وهي موجودة في: ط.

(٣) سورة الرعد، الآيتان: ٣٨-٣٩.

(٤) ط: تحتمل أن...

(٥) الأصل: الآية، وهو تحريف، وانظر ما نقله ابن حجة الحموي في «الخزانة» من تعليق على هٰذه الآية: ٥٣.

(٦) الأصل: ذٰلك.

(٧) اسم الكتاب: «شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام»، ولعله اختصره باسم «مختصر الشرائع»، ومؤلفه هو: أبو القاسم، نجم الدين جعفر بن الحسين بن يحيى بن سعيد الحلي،

القاسم بن سعيد الحلّي ـ رضي الله عنه ـ في «كتاب الصلاة» استخداماً حسناً، وهو قوله: «ويُصلِّي[1] الجُمُعةَ بها وبالمنافقين» فاسْتخدَمَ بهاتين اللفظتين القصيرتين مفهومي: «يوم الجمعة» وسورة «الجمعة».

والاستخدام في بيتِ[2] القصيدة، هو[3] في اشتراك لفظة «الزند»، فاستخدام مفهوم (الزناد)[4] بقرينة (الواري)[5]: (يوم الندى).

ومفهومُ (العضو) الذي تحت (العضُد) بقرينةِ قولِهِ: مشمر عنهُ يومَ الحربِ.

والضمير الذي في لفظة: «وعنه» عائد إلى (الزند)، وهو من شروط الاستخدام[6].

* * *

الطاعة والعصيان[7]

[١٢٩-]/ لهُمْ تَهَلَّلَ وَجْهٌ بالحياءِ كما مَقْصُورُهُ مُسْتَهَلٌّ مِنْ أَكُفِّهِمِ

= الملقب بالمحقق (٦٧٦هـ)، وله: «النافع في مختصر الشرائع» كذلك، انظر: «الهدية»: ١٠/ ٢٥٤، و«الإيضاح»: ٢/ ٤٣.

(١) الأصل: ونصلي من الجمعة.

(٢) ط: الذي في بيت.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) في الأصل: الزناد، وكذا: ط، وفي «الخزانة»: الزند.

(٥) ط: الوري.

(٦) علق ابن حجة على لفظة: (مصطلم) الواردة في قافية بيت الحلي بأنها مما «تمجّه الأذواق»: «الخزانة»: ص٥٦.

(٧) الديوان: ٤٨٧، و«الخزانة»: ٤١٨، و«بديع» ابن منقذ: ٩١، و«حسن التوسل»: ٧٣، و«تحرير التحبير»: ٢٩٠، و«بديع القرآن»: ١٠٩، و«نهاية الأرب»: ٧/ ١٤٦، و«شرح العكبري على ديوان المتنبي»: ١٨٨، و«أنوار الربيع»: ٧١١، و«نفحات الأزهار»: ٢٩١.

وهٰذا نوعٌ اسْتَخْرَجَهُ أبو العلاء المعرِّي، عند شرحه شِعْر أبي الطيِّب المتنبي، بالكتاب الذي سمّاه: «مُعْجِزِ أحمد»، لما وقف على قوله: [من الطويل][1]:

يَرُدُّ يداً عن ثَوْبِـهـا وهْـوَ قادِرٌ ويعْصي الهَـوَى في طيفِـهِ[2] وهو راقِدُ

قال: إنما أراد أبو الطيب أنْ يقولَ:

(يرد يداً عن ثوبها، وهو مستيقظ)[3]

بحيث تطيعه المطابقة في قافية البيت، بقوله: (راقد)، فلما لم يُطعْهُ[4] الـوزن عَدَل عن لَفْظةِ: «مستيقظ» إلى لفظة: «قادر»؛ لما فيها من مَعْنى اليقظةِ، وزيادة، فقابل بها لفظة: «راقد»، وهو من صنف (التجنيس المقلوب)، حيث لم يُؤْثِر إخلاءَ البيت من إحدى صنائع البديعِ، فقد عَصَتْهُ (المطابقة)، وأطاعهُ (التجنيسُ).

وهٰذا نوعٌ قليل لم يسمع[5] له مثال بعد أبي العلاء في سائر كتب[6] البديعِ؛ لقلةِ وقوعِه، وتعذُّرِ اتفاقِه، وإنما وقع للمتنبي نادراً.

وبيتُ القصيدةِ، إنما أراد الناظم أنْ يقولَ: (لهم تَهَلَّلَ وجهٌ بالحياءِ)،

---

(١) البيت الثاني من قصيدته في الديوان، مطلعها:

عواذل ذات الخال فيّ حواسد وإن ضجيعَ الخودِ مني لماجِدُ

ص: ٣١٨-٣٢١ (صادر)، وانظر: «تحرير التحبير»: ٢٩٠.

(٢) ط: (..من ثوبها.. .. طيفها)، ورواية الديوان: (عن ثوبها..).

(٣) في الأصل: (مستيقض..) وهو وهم.

(٤) في الأصل: (يساعده)، وهو وجه، ولكننا اخترنا (يطعه) من ط، لأنها مناسبة لعنوان البديعية.

(٥) ط: (قيل: إنه لم..) وليس له وجه.

(٦) ط: (الكتب من البديع..).

و(أكفهم مستهلةٌ بالحيا)، فيحصل له (التجانس) بين (الحياء والحيا)[1]، فلما لم يُطِعْهُ (التجانسُ)، ولم يُؤْثر أن يخلي البيت من صنائعِ البديعِ عدلَ إلى لفظةِ (مقصورُهُ)، فعصته صناعة (التجنيس)، وإطاعته صناعتان: (الإرداف) و(التوجيه)؛ لأن مقصور (الحياء) هو ردفُ لفظةِ (الحيا)، وكلَّما كان[2] لفظُهُ متوجّهاً إلى أَحَدِ العلومِ، أو الأسماءِ المصطلحة من التخاطب ـ كما سبق شرحُه في نوعِ (التوجيهِ) ـ فهو في حسابِ (التوجيه).

وأطاعه ـ أيضاً ـ (التجنيس المعنوي)[3]، بإشارة رِدفه إليه فتكمل له [طاعة] ثلاثِ[4] صنائع.

* * *

التفريع[5]

[١٣٠ـ] ما روضةٌ وشَعَ الوسميُّ بُرْدَتَها يوماً بأحسنَ مِنْ آثارِ سَعْيِهِمِ

حَدَّ[6] ابنُ أبي الأصبع[7]، ومن تقدمه هٰذا / النوع بأن قالوا: هو أن يُصدِّر الشاعر ـ أو المتكلم ـ كلامَهُ باسم منفيّ بـ(ما) ـ خاصة ـ، ثم يصفُ

---

(١) ساقطة من: ط.

(٢) ط: وكل ما يكون.

(٣) انظر في التجنيس وأنواعه ما تقدم، وانظر: «تحرير التحبير»: ١٠٢.

(٤) طاعة: من: ط.. و(ثلاث) رسمت في الأصل: ثلث.

(٥) الديوان: ٤٨٧، و«الخزانة»: ٤١٤، و«الباعونية»: ٣٤٧، وانظر: «العمدة»: ٤٢/٢، و«التحرير»: ٣٧٢، وقد ذكر نوعين من التفريع، و«المصباح»: ١٠٨، و«طراز» العلوي: ١٣٢/٣، وهو المصنّف السابع عشر، و«نهاية الأرب»: ١٦٠/٧، و«أنوار الربيع»: ٤٧٤، و«النفحات»: ٢٩٢، و«المعاهد»: ٢٤/٢.

(٦) الأصل: حدّهُ..

(٧) «التحرير»: ٣٧٢، وهو النوع الثاني مما ذكره.

الاسم المنفيَّ بمعظم[1] أوصافهِ اللائقة به في الحُسْنِ، أو القُبْحِ، ثم يجْعله أصلًا يفرِّعُ منه معنى في جملةٍ من جارٍّ ومجرور متعلقةٍ به تعلُّقَ مَدْح أو هجاء [أو فخرٍ أو نسيب][2]، أو غير ذلك، فيفهَمُ من ذلك مساواة الاسم المذكور بالاسم المنفيّ الموصوف؛ كقول الأعشى[3]: [البسيط]:

ما روضةٌ من رياضِ الحزنِ مُعْشِبةٌ غَنَّاءُ جادَ عَلَيْها وابلٌ هَطِلُ[4]
يوماً بأطيبَ منها نَشْرَ رائحةٍ ولا بأحسنَ منها إذ دنا الأصلُ[5]

* * *

المدح في معرض الذم[6]

[١٣١-] لا عَيْبَ فيهم سوى أنَّ النَّزيلَ بِهِمْ يَسْلو عن الأَهْلِ والأوطانِ والحَشَمِ

و[هٰذا النوع سمّاه قومٌ النفي والجحود][7]، وهو من أنواع ابن المعتز[8].

وهو: أن يبتدىء المتكلم بلفظة تنفي العيبَ عن ممدوحِهِ من غيرِ إتمامِ الكلامِ، ثم يجيءُ بعدَهُ بحرفِ الاستثناءِ؛ ليتوهَّمَ السامعُ أنَّهُ يُريدُ أن يَسْتَثْني

---

(١) في الأصل: باعضم.

(٢) التتمة من «التحرير».

(٣) الأبيات من «طراز» العلوي: ٣/١٣٣، و«الخزانة»: ٤١٤، وهي في ديوانه: ٦.

(٤) ن: مسبل هطل، وكذا الديوان و«التحرير» و«الطراز» و«الخزانة».

(٥) ط: وجميع المصادر الأخرى: (طيب رائحة).

(٦) الديوان: ٤٨٧، و«الخزانة»: ٤١٩، و«الباعونية»: ٤٤٣، و«بديع» ابن المعتز: ١١١، و«الصناعتين» باسم (الاستثناء): ٤٠٨، و«العمدة»: ٢/٤٨ باسم (الاستثناء)، و«مفتاح العلوم»: ٦٦٦ باسم (تأكيد المدح بما يشبه الذم)، و«التحرير»: ١٣٣، كالسكاكي، وفي «الطراز» باسم (التوجيه): ٣/١٣٦، و«الإيضاح»: ٦/٧٦، و«نهاية الأرب»: ٧/١٢١، و«حسن التوسل»: ٥٨، و«معاهد التنصيص»: ٢/٣١، و«النفحات»: ٧٠.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) «البديع»: ١١١.

شَيْئاً من ذٰلكَ العيبِ، فيجيء المُسْتَثنى من أَحسَنِ أوصافِ الممدوحِ، كقول النابغة الذبياني: [من الطويل]:

ولا عَيْبَ فيهـم غيرَ أنَّ سيوفَـهُـمْ بِهِـنَّ فلولٌ مِنْ قراعِ الـكـتـائبِ[1]

* * *

التعديد[2]

[١٣٢-] يا خاتِمَ الرسْل يا مَنْ علمُهُ عَلَمٌ والـعـدلُ والفضـلُ والإيفـاءُ بالـذِّمَمِ

التعديد: ذكرهُ الإمام فخر الدين الرَّازيّ، وغيرُه.

وسماه قومٌ: (سياقة الأعداد)[3]. وهو: إيقاعُ اسماءٍ مفردةٍ على سياقٍ واحدٍ، فإن رُوعِي في ذٰلك ازدواجٌ أو مطابقةٌ، أو تجنيسٌ، أو مقابلةٌ، فذٰلك الغاية في الحسنِ[4]، ومثالُهُ قولُه ـ تعالى ـ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بشيءٍ من الخوفِ والجوعِ ونَقْصٍ من الأموالِ والأنفُسِ والثَّمراتِ، وبشِّر الصابرين﴾[5].

ومن الشعر قول المتنبي: [من البسيط][6]:

---

(١) هو من «شواهد» ابن رشيق في باب (الاستثناء): ٢/٤٨، وكذا في «التحرير»: ١٣٣، كما ذكره ابن المعتز في «بديعه»، و«الطراز»، و«المعاهد» و«الإيضاح» و«الصناعتين» وغيرها، وهو في ديوانه: ٦٠.

(٢) الديوان: ٤٨٧، و«الخزانة»: ٤١٦، و«نفحات الأزهار»: ٢١٤، و«نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»: ٢٩٠،

(٣) «الخزانة»: ٤١٦، (وسماه قوم: الإعداد): انظر: «حدائق السحر»: ص١٤٩.

(٤) العبارة مأخوذة من الرازي مع شيء من التصرف. «نهاية الإيجاز»: ٢٩٠.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٥٥.

(٦) البيت للمتنبي في ديوانه: ٣٣٢ من قصيدته التي مطلعها:

واحر قلباه ممن قلبه شبم ومن بجسمي وحالي عنده سقم

وفي ط: (والطعن والضرب والقرطاس..). وانظر: «الخزانة»: ٤١٦ برواية الحلي، وانظر: «نهاية الإيجاز» للرازي: ٢٩٠.

الـخـيلُ والـلـيلُ والـبـيداءُ تعـرِفُـني والسَّيْفُ والـرُّمْـحُ والقِـرْطَاسُ والقَلَمُ

* * *

المزاوَجة[1]

[١٣٣-]ومَنْ إذا خِفْتُ في حَشْـري وكَانَ لَهُ[2] مَدْحي نَجـوْتُ، وكـان المـدحُ مُعْتَصَمِي

قال السكاكي ـ ومن تبعه ـ: هو[3] أن تُزاوِجَ بين معنيين في الشَّرطِ والجَزاءِ؛ كقول البحتري/: [من الطويل][4]:

إذا ما نهى الناهي فلَجَّ بي الهَوَى أَصـاختْ إلى الـواشي فلَجَّ بها الهَجْرُ

وقوله ـ أيضاً ـ: [من الطويل][5]:

إذا احتـربَتْ يَوْمـاً فَفـاضَتْ دِماؤها تذكَّـرتِ القُـربىٰ ففَـاضَتْ دُمـوعُهـا

وقال ابن أبي الأصبع[6] وابن مالك، ومن تَبِعَهُما: هي الإتيان بمتماثِلَيْن في أصلِ المعنى، والاشتقاق فحَسب. وذٰلك ـ أيضاً ـ رأيُ العسكري ومن تَبِعَهُ، لكنهم سمَّوْهُ: (المجاوَرَة)[7].

---

(١) الـديوان: ٤٨٧، و«الخـزانـة»: ٤٣٥، و«مفتـاح العلوم»: ٦٦٢، و«نهـاية الإيجاز»: ٢٨٦، و«المعاهد»: ٢٢٦/١، وفي «التحرير» باسم (الازدواج): ٤٥٢، وفي «بديع» ابن منقذ: ٥٧، وفي «العمدة» لابن رشيق: ٣٣٠/١ سماه: (التجنيس المضاف)، وقال: «والرماني سمّى هٰذا مزاوجاً»، و«نهاية الأرب»: ١٥٤/٧، و«الإيضاح»: ٢٢/٤.

(٢) ط: فكان له...

(٣) ط: هي، وكذا في «المفتاح»: ٦٦٢.

(٤) في ديوانه: ٨٤٤/٢، وفي: ط: (فلج بها الهوى)، والبيت في «المفتاح»: ٦٦٢، و«معاهد التنصيص»: ٢٢٦/١، و«دلائل الإعجاز»: ٧٤.

(٥) الديوان: ١٢٩٩/٢، و«الخزانة»: ٤٣٥، و«المعاهد»: ٢٢٦/١.

(٦) قول ابن أبي الأصبع: «ومن الازدواج نوع يؤتى فيه بكلمتين صورتهما واحدة ومفهومهما واحد»: ص٤٥٢.

(٧) ط: (المجـاوزة)، والمـراد بالمجاورة كون المفردتين المتماثلتين متجاورتين في الكلام، كما =